الصيد بالجر يدمر البيئة البحرية ويخرج صغار العاملين من المهنة (Getty)

ترهب شبكات الصيد غير القانوني حرس الصيد البحري التونسي، لتستنزف ثروة البلاد السمكية وتمنع المهنيين من الوجود في مناطق عملهم، وبلغ الأمر حد استخدام وسائل تدمر البيئة وتهدد القاع بالتصحر

عصابات الصيد التونسية
تجريف قاع البحر وتدمير بيئته

تونس ـ **سناء عدّوني**

تتزاحم المخاوف في ذهن الصياد التونسي أبولبابة السويسي أثناء توجهه إلى عمله، خشية مواجهة مصير شقيقه بعدما هاجمه قراصنة كانوا يعملون على مركب موصول بشباك الجرّ (طريقة غير قانونية لجرف قاع البحر بكل ما فيه) عام 2021، إذ اعتدوا عليه، ودمروا معدات عمله. «لم يتمكن السويسي من مواجهتهم، إذ كان في حوزتهم أسلحة بيضاء وقوارير غاز وزجاجات حارقة يرهبون بها حرس الصيد البحري التابع لوزارة الفلاحة قبل الصيادين»، كما يقول معبراً عن حاله وأهالي منطقة القراطن في جزيرة قرقنة الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي لخليج قابس على الساحل التونسي، مضيفاً أنه ورفاقه من العاملين في الصيد التقليدي يخشون إتلاف شباكهم والاعتداء عليهم، ومن ثم يتجنبون الاقتراب من مناطق عمل المتورطين في الصيد غير القانوني الغنية بالأسماك، لذا يعانون من صعوبات كبيرة في إيجاد رزقهم، وباتوا يفضلون العودة إلى عائلاتهم حتى لو كانت شباكهم فارغة بدلاً من خسارة أعمارهم أو ممتلكاتهم، متحسراً على استحالة العمل بسبب قراصنة الصيد العشوائي المنتشرين في سواحل جزيرة قرقنة بحسب بيانات إدارة الحرس الوطني التي حصلت عليها «العربي الجديد»، وكشفت عن وقوع 910 عمليات صيد غير قانونية في الفترة الممتدة بين 2019 وحتى نهاية مايو/أيار 2024.

شباك محظورة

تقع عمليات الصيد غير القانونية في خليج قابس ضمن نطاق المياه الإقليمية، وفي الجزر المحاذية له وهما جربة وقرقنة، إما عبر ربط شباك الجرّ بمراكب الصيد الكبيرة المخصصة للمياه العميقة والمزودة بأجهزة مصنوعة من الفولاذ، لتجرف كل ما يأتي أمامها من أسماك ورخويات ونباتات بحرية وبيض الأسماك والحوت، أو استخدام الكيس (شبكة ذات عيون صغيرة الحجم مثقلة بسلاسل ورصاص وتجر عبر مؤخرة القوارب) في مراكب الصيد الساحلي المسموح لها بالعمل في مناطق أقل من 50 متراً نظراً لكونها مجهّزة للعمل في المياه الضحلة، وكلا الأسلوبين يستنزفان ويتلفان الثروة البحرية ويؤديان إلى تصحّر قاع البحر، ويقبران مستقبل الجيل الحالي والأجيال المقبلة من صغار البحارة، إضافة إلى إلحاق أضرار وخسائر مادية جسيمة بمعدات ووسائل عمل الصيادين التقليديين مثل الشبكة والقصبات والخيط، كما يوضح أحمد السويسي، رئيس جمعية القراطن للتنمية المستدامة (غير حكومية تُعنى بالحفاظ على البيئة البحرية).

تتزايد أعداد المتطفلين على القطاع ممن تستقطبهم شبكات الصيد غير القانوني، بحسب شهادات ثلاثة بحارة حاورتهم «العربي الجديد»، ومن بينهم الصياد ناجي حديدر الذي رصد تحول زملائه من المهنيين التقليديين للعمل وفق الطرق غير القانونية، كما يعمل آخرون عبر استخدام شباك مصنعة من البلاستيك (تسمى محلياً بالدراين) يحظر استخدامها لخطرها على البيئة، إذ يتكرّر فقدانها وضياعها في البحر بسبب الظروف الطبيعية ويسهم عدم تحللها في تدمير موائل حياة الكائنات البحرية. ويعزو الناشط سفيان الزرلي منسق شبكة التحقيقات بمنظمة Fish act (دولية تعنى بالحفاظ على المسطحات المائية ورصد عمليات الصيد غير القانونية) الأمر إلى أن مراكب الصيد بالجرّ والكيس لا تدفع الضرائب وتحصد حصيلة وفيرة بجهد أقل، لأنها تجرف عمق البحر، وهو ما يثبته مقطع فيديو حصلت عليه «العربي الجديد» من جمعية بيئية مختصة في قرقنة، وتم تصويره عام 2022، إذ يوثق عملية تعبئة أسماك مباشرة من الكيس في ميناء سيدي يوسف بالجزيرة، وعبر تحليل عناصر المشهد، يتضح وجود معدات الصيد المحظورة وعلى رأسها شبكة الكيس المربوطة في مؤخرة المركب وعمد الصياد إلى سحبها بعد امتلائها.

أسلوب الصيد بالكيس محظور في الأعماق التي تقل عن 50 متراً بخليج قابس، وفق نص المادة 15 من قرار وزير الفلاحة الصادر عام 1995، مع مراعاة إعفاء خاص لصيد الأخطبوط خلال الفترة المحددة قانونياً بين 15 مايو و30 يونيو/حزيران، ومن 16 أكتوبر/تشرين الأول وحتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني.

تتسلح شبكات الصيد غير القانوني بقوارير الغاز والزجاجات الحارقة

910 عمليات صيد بالجرّ خلال الفترة بين 2019 وحتى نهاية مايو 2024

تمرد وبلطجة لمنع إنفاذ القانون

تتكون شبكات الصيد غير القانوني من عناصر دخيلة على المجال، وغالبيتهم حصلوا على رخص عمل ساحلية وبعضهم لم يمتهن الصيد يوماً، وفق ما يؤكده رئيس جمعية القراطن للتنمية المستدامة، والتي تنشط في متابعة مختلف شؤون الصيد والعاملين في المجال، وبعضهم ممن وقعوا في شراك إغراءات عصابات الصيد المحظور، خاصة مع تراجع العائد من العمل وفق الطريقة التقليدية، بحسب إفادات مصادر التحقيق. «من يتورطون في ارتكاب تلك المخالفات يتحركون عبر النسق ذاته لحماية مصالحهم»، يقول زرلي، إذ يلجأون إلى التمرّد والبلطجة لمنع إنفاذ القانون، كما يقول كاتب الدولة السابق للموارد المائية والصيد البحري عبدالله الرابحي، وهو ما يؤكده عنصر من الحرس البحري تحفظ على ذكر اسمه لكونه غير مخول بالتعامل مع الإعلام، موضحاً أن كافة من جرى ضبطهم من صيادي الكيس تونسيون وغالبيتهم من الدخلاء على مهنة الصيد البحري.

ينهب الصيادون المخالفون الوقود المدعوم، إذ يستغلون رخص الصيد الساحلي من أجل الحصول على حصص الدعم الذي توفره الدولة لأصحاب المراكب المرخص لها، وهؤلاء يتمتعون بمنحة قيمتها تتراوح بين 35% و45% من الكلفة الأصلية للوقود، وفق بيانات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المنشورة على موقعها.

يوضح الرابحي أن تشديد الرقابة مكن الوزارة من توفير عوائد هامة للدولة كانت تذهب في أغلبها إلى صيادي الكيس. وهو ما تؤكده بيانات وزارة الفلاحة التي أعلنتها في بلاغ نشرته على موقعها الرسمي بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول 2023، وكشفت فيه أن عملية ترشيد توزيع الوقود المدعم مكنت الدولة من توفير 4,7 ملايين دينار (1,511 مليون دولار) للخزينة خلال الفترة الممتدة بين مارس/آذار وأغسطس/آب من العام الماضي، ما يعني أن هذه الحصص كانت توجه سابقاً إلى غير مستحقيها.

عجز حرس الصيد البحري

تكشف نتائج دراسة أصدرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (غير حكومي) في أكتوبر 2021، حول صغار البحارة ووضعية الصيد الساحلي في جرجيس (شبه جزيرة شرق البلاد) وقرقنة وطبلبة (بلدة على الساحل الشرقي)، أن «كلفة الإنتاج العالية بالنسبة للصيادين التقليديين خصوصاً نفقات صيانة مركب الصيد التي تصل إلى 4 آلاف دينار (1286 دولاراً) والمنافسة غير المنصفة وتقلص حجم إنتاج المسحوق السمكي، ضاعفت متاعب الصيادين التقليديين»، وبسبب تلك الظروف تزداد أعداد صيادي شبكات الجرّ والكيس، ويعملون ضمن شبكات ويُشعرون بعضهم البعض بحركة قوارب حرس الصيد البحري للاستعداد من أجل كبحها، ومنع وصولها إلى مراكب المخالفين باستخدام حبال تعيق تقدم قواربهم، كما يرشقون الحرس بمواد مشتعلة ويخوفونهم بآلات حادة، لمنعهم من الاقتراب خاصة أنهم غير مسلحين، بحسب تأكيد عنصر الحرس البحري العامل في قرقنة. تتضح الفوارق في الإمكانيات من خلال مقطع فيديو حصلت عليه «العربي الجديد»، ويوثق مداهمة حرس الصيد البحري لقارب صيد بالكيس على بعد أميال قليلة من ميناء سيدي يوسف، ويظهر بالمقطع المسجل في سبتمبر 2022، أحد عناصر حرس الصيد البحري محذّراً الصيادين المخالفين ويطالبهم بالتوقف ورفع شباكهم، إلا أنهم لم يمتثلوا للتحذيرات وفرّوا، ولم تمضِ سوى دقائق قليلة حتى انتشرت 10 مراكب صيد بالجر وحاصرت مركب حرس الصيد البحري، وفجأة هاجمته إذ ألقى الصيادون حبلاً، طوقوا به محرك مركب الحرس من الأسفل لشلّه تماماً، ما دعا قائد المركب إلى مطالبة زملائه بالتراجع قائلاً: «حاصرونا بالحبل، ارجعوا للوراء، ارجعوا».

قرار القائد يعود إلى أنه لا يريد المغامرة بمركبه أو عناصره، إذ لو تقدم القارب نحو المخالفين سيغرق لأن المحرك مقيّد، كما يقول عنصر الحرس البحري، معيداً ذلك إلى افتقارهم إلى أي وسائل حماية أثناء أداء مهامهم، وأهمها السلاح الذي يقتصر حمله على عناصر جيش البحر (التابع لوزارة الدفاع) أو وحدات الحرس الوطني التابعة لوزارة الداخلية. بينما تفتقر وحدات حرس الصيد للتأهيل والأدوات اللازمة للقيام بعمليات نوعية مثل مداهمة مراكب الصيد غير القانوني، رغم تزايد أنشطتهم وخطرها على تدمير البيئة البحرية، فإن إدارة الحرس الوطني وجيش البحر ينشغلان بالأولويات الأمنية مثل تفكيك الشبكات الإرهابية، كما يغيب التنسيق بين تلك الجهات، وكل ذلك تسبب في إعاقة تطويق هذه الظاهرة التي نمت بسبب الأزمة السياسية التي ألقت بظلالها على أداء مختلف الوزارات وأنعشت الفوضى والتطاول على الدولة، لنشهد انفلاتاً لافتاً في عامي 2019 و2021 وتوسعاً كبيراً في عمليات الصيد غير القانونية، بحسب تفسير كاتب الدولة السابق للموارد المائية والصيد البحري.

تعكس إحصائيات إدارة الحرس الوطني هذا التصاعد، إذ بلغت مخالفات الصيد بالجر (باستخدام المراكب الكبيرة) نحو 271 عملية فيما بلغت عمليات الصيد بالكيس (باستخدام زوارق الصيد الساحلي) 693 عملية، بينما بلغت مخالفات عدم ترقيم مراكب الصيد التي لا تحمل تراخيص قانونية 526 مخالفة، خلال الفترة بين عامي 2019 وحتى نهاية مايو 2024، ويحمّل الرابحي الدولة مسؤولية هذا التزايد، معتبراً أن مرده «التقصير النابع من خوفها من الاحتقان الشعبي طيلة السنوات الماضية لذلك غضت الطرف عن الصيد بالكيس والجر رغم خطورتهما، في محاولة لشراء السلم الأهلي وعدم إثارة متاعب أمنية».